الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢ يـونيـو ١٩٨٨

ملاحظـــــات لتنظيـــم :

شـــركات توظيـــف الأمـــوال

د . عبد الناصر العطار

عميد كلية الحقوق بأسيوط

كثر الكلام فى هذه الأيام عن شركات توظيف الأموال ، ونظمت علينا الصحف بأنباء تشير الى ان مشروع القانون الجديد لهذه الشركات يتضمن عدة مبادىء فى مقدمتها تحويل أموال المودعين الى صكوك استثمار فى شركات مساهمة ، وان تودع بالبنوك الأموال التى تتجمع لدى هذه الشركات من المودعين ومن اصحاب هذه الشركات ، على ان تخضع هذه الشركات لنظام محاسبى تشرف عليه هيئة سوق المال وأجهزة التفتيش من المؤسسات المالية والاقتصادية .

واحب ان اشير الى بعض الملاحظات التى ارى وجوب اخذها فى الاعتبار ، عند مراجعة هذا المشروع او نظره بمجلس الشعب ، وتتلخص فى الآتى :-

(١) - ان تنظيم هذه الشركات ، من الناحية القانونية ، يتم - فى رايى - لايجعلها شركات مساهمة او غيرها من الشركات التى ينص عليها القانون التجارى ، وانما يجعلها شركات مضاربة وفقا لاحكام الفقه الاسلامى ، ولامانع من ان تخضع لاحكام الفقه الاسلامى فى شركات المضاربة الضمانات والاجراءات التى تكفل ونظم التعامل فى العصر الحاضر ، وخصوصا بالنسبة للرقابة على المؤسسات النقدية والمالية . ولامانع من ان تؤخذ هذه الضمانات من احكام شركات المساهمة او شركات التضامن او غيرها ، على ان يكون ذلك بالقدر الذى لايتعارض مع احكام شركات المضاربة فى الفقه الاسلامى ، وبعيدا عن اى تعامل ربوى .

(٢) - نجحت هذه الشركات فى جذب اموال ضخمة من مدخرات المصريين فى الخارج وفى الداخل ، وفاقت فى ذلك كثيرا من البنوك ، وبالتالى فهى مؤسسات تخدم الاقتصاد القومى فى تجميع المدخرات ، بما يستوجب تشجيعها وتدعيمها ، فى هذه الناحية .

(٣) - لاشك ان هناك اطمئنانا كبيرا من الشعب المصرى بعزف عن التعامل بالربا ، ومن حقه على الدولة ان تبحث له عن قنوات مشروعة اسلاميا لاستثمار اموالة ، وهذا امر قد يصعب على بعض الاقتصاديين ان يفهمه ، بينما فهمه مؤسسو شركات توظيف الأموال .

واننا لن نتساءل : لماذا نجح بنك اسلامى ، واصبحت فيه الايداعات اكثر من نظيرها فى بنوك تجارية مماثلة ، رغم ان العائد فيه (والمحدد من البنك المركزى) يبلغ ٨ الى ١٠ ٪ ، وهو اقل من العائد من شهادات الاستثمار (ب و ج) والذى بلغ عائدها من ١٢ ٪ الى ١٦ ٪ او اكثر ؟ ؟

يخطىء من يظن ان كل المودعين اموالهم فى شركات توظيف الأموال قد اودعوها للعائد الكبير الذى تصرفه هذه الشركات ، والذى يتجاوز اى عائد تصرفه البنوك فقد نجح مؤسسو شركات توظيف الأموال فى استيعاب مدخرات الذين لايتعاملون بالربا ، ذلك واضح من اعلاناتهم وشعاراتهم ، وحجم هؤلاء المتعاملين كبير ، ومدخراتهم كبير . كما ان بعضهم ليست له انتماءات سياسية .

(٤) - اى نظام يربط شركات توظيف الأموال بمعدلات ربوية سيؤثر فى حجم تعاملها ، لانه سيؤدى بالراغبين فى التعامل بغير ربا الى سحبها منها ، دون ايداعها فى اية بنوك ربوية ، وبالتالى سيبحث اصحاب هذه المدخرات عن مشروعات واندية اخرى ، والذكر اننى كنت فى وسط التسعينيات محاربا ولم تكن هذه الشركات ولا البنك الاسلامى قد ظهرا بعد ، وكان اغلب المحاربين منا يبحث عن طريق لاستثمار اموالة بعيدا عن التعامل بالربا ، وكان كثيرون يشوشون تجارب مع اصحاب المشروعات الذى كانوا يحضرون الى السعودية لتجميع المدخرات ، ومنهم اصدقاء . كما اذكر ان كثيرين فتحوا حسابا ببعض البنوك المصرية لتحويل العملة الصعبة الى مصر ، وطلبوا عدم احتساب فوائد ربوية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

على حسابهم ، مع استمرار دفعهم الزكاة عنه الى ان يجدوا طريقا مشروعا حلالا يستثمرون فيه هذه الاموال .

(٥) ـ اى محاولة من واضع القانون او من بعض الكتاب لتصفية هذه الشركات او تحجيمها ، سينظر اليها المودعون اموالهم فيها ، على انها حرب لهم فى ارزاقهم ، وهم قطاع عريض جدا فى الشعب ، وله تاثير على باقى افراد الشعب ، ولاشك ان الحكم قد اعتمد على عائد هذه الشركات فى حياته ، بل ربما وضع فيه كل مدخراته .

(٦) اما نشاط هذه الشركات فى الاستثمار ، فيجب ان تعطيه الدولة والقانون من المرونة والمزايا والحماية مايعطيه لاى مستثمر عربى او اجنبى فمؤسسو هذه الشركات مصريون ، والمودعون فيها مصريون ، ومن غير المعقول ان يضيق القانون على المصريين فى الوقت الذى يوسع فيه على غير المصريين .

(٧) ـ لاأتصور ان ينجح قانون شركات توظيف الأموال ، بدون اخذ رأى كل مؤسسى هذه الشركات ومعهم عن المودعين فيها شرعيين وقانونيين ومحاسبين على الأقل فى نصوصه ، ومحاولة التوفيق بين مطالب هؤلاء ، ومطالب المؤسسات النقدية والمالية الأخرى المناسبة والتى ارتفع صراخها من نشاط هذه الشركات ، مع الأخذ فى الاعتبار المصالح التى تعنى الاقتصاد القومى من وجهة نظر عادلة ومحايدة . ذلك انه اذا لم يتخذ هذا الاجراء ، ويتم التوفيق بين رأى هذه الشركات والمصالح الأخرى ، فسوف يقوم مؤسسو هذه الشركات بتصفيتها ، ويحرم الاقتصاد القومى من نشاطها فى تجميع المدخرات وفى الاستثمار ، دون أن يودع الغالب المشاركين فيها مدخراتهم فى البنوك ، وهو مالا يؤثر على المستثمر العربى والأجنبى ، بعد ان رأى الدولة والقانون يضربان المستثمر المصرى .

(٨) ـ من الخطأ ان نحاول تصنيف نشاط شركات توظيف الأموال ، على ضوء معطيات الفكر الاقتصادى التقليدى ، فننظر اليها على انها مزيج من بنك تجارة وبنك للاستثمار ومؤسسة الوساطة المالية وبيت للتمويل والضمان ومحل تجارى عادى ، وشركة قابضة لأنشطة صناعية وعقارية ؟ !

ومن الخطأ كذلك ان نحاول تنظيم هذه الشركات بحيث تكون حلقة او ترسا فى آلة فى نظام البنوك والمؤسسات التقليدية ذلك ان هذه الشركات نشأت تحت مظلة تحارب الربا ، وبالتالى تتناقض طبيعتها وسلوك اغلب المودعين فيها مع اى نظام ربوى .

(٩) ـ اذا كان بعض هذه الشركات يتخذ من الاسلام وعبادته ستارا لنشاطه ، فما المانع ان تعمل جميع هذه الشركات على التزام تعاليم الاسلام والابتعاد عن النظم التى فيها ربا او غرر او احتكار او غش او غير ذلك مما يحرمه الاسلام ؟

وما المانع ان تجعلها شركات مضاربة وفق احكام الفقه الاسلامى متطورة بما لايتعارض معها من نظم التعامل والرقابة فى العصر الحاضر ؟ ! !

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية